الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.6

Distr.: General

15 December 1998
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة
المعقودة في المقر، نيويورك،
الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حشاني ..... (تونس)
ثم: السيد بال (نائب الرئيس) ..... (نيوزيلندا)
ثم: السيد حشاني ..... (تونس)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/53/3، A/53/371-S/1998/848، A/53/380، A/53/381، A/53/416، A/C.3/53/L.2، L.3، L.4).

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/53/3، A/53/72-S/1998/156، A/53/95-S/1998/311، A/53/129-E/1998/58، A/53/204، A/53/371-S/1998/848، A/53/382، A/53/383، A/53/416)

١ - **السيد أرلاتشي** (وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة): قال إن موقف المجتمع الدولي تجاه مسألة المخدرات تغير جذريا منذ سنة وأن فكرة إقامة عالم خال من المخدرات قد تلقت دفعا جديدا. فقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين استراتيجية عالمية تهدف الى تخفيض هائل من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها وإنتاجها من هنا الى حلول عام ٢٠٠٨. والتزم كذلك بتشجيع التعاون في الميدان القضائي ومكافحة غسيل النقود والمؤثرات العقلية من نوع العقاقير المنبهة. وتم التعبير أخيرا عن الاقتناع بأن التعاون يسمح بتحقيق انتصارات هامة في مجال المراقبة الدولية للمخدرات، كما كان الحال بوجه خاص في بوليفيا وبيرو وتايلند وتركيا والولايات المتحدة. واقتنعت الدول الأعضاء بتخفيض طلب وعرض المخدرات غير المشروعة وفقا لجدول زمني محدد. ويحدد الإعلان السياسي وخطط العمل المعتمدة استراتيجية جديدة لبلوغ الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٨. والتزمت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بإيجاد حلول لمشكلة المخدرات. وتحقيقا لهذا الغرض، سيساعد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الحكومات على ترجمة الإعلان بشأن المبادئ الأساسية لتخفيض طلب المخدرات الى خطة عمل محسوسة وسيجمع بيانات أدق عن عدد المدمنين وعن أنواع وأساليب الاستعمال، وكذلك عن إنتاج المخدرات واستهلاكها وسيقوم البرنامج أيضا بالتعاون مع معاهد البحوث ذات الصيت العالمي بمساعدة البلدان على صياغة تدابير للوقاية والمعالجة وعلى ترويج أفضل للممارسات.

٢ - وأردف قائلا إن المجتمع الدولي قد التزم بتخفيض، بل وبالقضاء على الزراعات غير المشروعة خلال السنوات العشر القادمة؛ فمن الضروري إذن تزويد أولئك الذين يجبون دخلهم من تلك الزراعات بوسائل القيام بأنشطة أخرى لاستدرار الدخل. ويجري حاليا وضع مشروع عالمي لرقابة الزراعات غير المشروعة عن طريق وضع خرائط لسطح الأرض بالرسوم والتصوير الجوي والصور المأخوذة بواسطة الساتل. وسيجري تنفيذه بموافقة الحكومات وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وحكومات بوليفيا وبيرو وكولومبيا على استحداث استراتيجيات لتأمين أشكال أخرى للتنمية على المستوى الوطني. ويقوم البرنامج في ميانمار بتنفيذ برنامج للزراعات البديلة ووضع نظاما لرقابة الزراعات غير المشروعة. وفي أفغانستان تباطأ تنفيذ البرنامج الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات نتيجة لتعليق أنشطة الأمم المتحدة بهذا البلد.

٣ - وتطرح الزيادة السريعة في إساءة استعمال المؤثرات من نوع أنفيتامين وإنتاجها مشكلة يصعب حلها لأن العديد من هذه المواد كانت تستعمل في البداية كأدوية مشروعة. وسيجري وضع هيكل أساسي دون إقليمي لمكافحة هذه المؤثرات في آسيا الشرقية حيث تتسم المشكلة بخطورة كبيرة. أما فيما يخص غسل النقود فقد اتخذت تدابير لتقليص الفجوة بين البلدان التي يوجد بها تشريع متشدد في هذا المجال والبلدان التي ينطوي

تشريعها على ثغرات يمكن استغلالها بسهولة. ويهدف البرنامج العالمي لمكافحة غسل النقود الى توفير المساعدة في مجالات البحث والمتابعة والتعاون التقني.

٤ - أما فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ذكر المدير التنفيذي أن مركز منع الجريمة الدولية قدم مساعدة محسوسة لكثير من البلدان بشأن مسائل مختلفة ابتداء من الحالة القانونية الى عدالة الأطفال. فالعولمة قد أدت الى تكامل المنظمات الجنائية في العالم. غير أن الجريمة المنظمة هي ظاهرة تاريخية يمكن النجاح في محاربتها إذا ما كرست لذلك الموارد والإرادة السياسية اللازمة. وقد استطاعت كولومبيا في السنوات الأخيرة تفكيك منظمتين من أقوى المنظمات الإجرامية المعروفة، الأمر الذي نتج عنه انخفاض هام في النقود المتأتية من المخدرات في اقتصاد البلد. وحققت الحكومات في جنوب شرقي آسيا وفي إيطاليا أيضا انتصارات. وتحل الآن منظمات أصغر وأقل ظهورا محل المنظمات الإجرامية الكبيرة التي كانت معروفة في الثمانينات. ولهذا يجب اعتماد استراتيجية عالمية جديدة لمحاربة الأسس الهيكلية للجماعات الإجرامية الرئيسية في العالم مع مراعاة هذه التحولات وسيكون اعتماد اتفاقية دولية ضد الجريمة المنظمة الدولية أداة مثالية لتحقيق ذلك. فستسمح بتعاون أفضل بين البلدان وستسهل تبادل المعلومات وتسليم المجرمين والمقاضاة. كما أنها ستساعد على تحقيق التناسق بين القوانين بشأن مسائل مثل المشاركة في منظمة إجرامية أو التآمر وجعل غسل النقود جريمة. وينبغي لهذه الاتفاقية أيضا أن تفرض على الدول حماية الشهود وهي الوسيلة الوحيدة لحملهم على الشهادة وعلى تقديم معلومات مفيدة للتحقيق في الملفات. وتنص الاتفاقية فضلا عن ذلك على تدابير شديدة ضد الاتجار في النساء والأطفال وتهريب المهاجرين وكذلك صناعة الأسلحة النارية والاتجار فيها.

٥ - **السيد باك** (نيوزيلندا): نائب الرئيس، يتولى رئاسة الجلسة.

٦ - **السيد سوتشاريبا** (النمسا): رحب بالتفاؤل الذي يثيره عرض المدير التنفيذي وطلب إيضاحات فيما يخص من جهة، نقاط القوة ونقاط الضعف في التعاون بين البرنامجين الخاضعين لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومنظومة الأمم المتحدة والجهود التي يبذلها المكتب من جهة أخرى لصياغة مؤشرات تسمح بتقييم أثر البرنامجين.

٧ - **السيد أردا** (تركيا): قال إن الإرهاب قد أدين بالإجماع تقريبا خلال المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة. ويود، بما أن الجانب الجنائي للإرهاب يخضع لولاية المكتب، أن يعرف ما إذا كان لهذا الأخير تحت تصرفه موارد كافية وخططا لمكافحة الإرهاب. أما فيما يخص مشكلة المخدرات، فقد كرست موارد كثيرة لتخفيض عرض المخدرات غير المشروعة وطلبها في حين أن مشكلة تحويل السلائف الكيميائية وهي مشكلة خطيرة لا تحظى فيما يبدو بالاهتمام المطلوب. ولهذا يطلب وفد تركيا من المدير التنفيذي أن يوضح التدابير التي يمكن للدول أن تتخذها لمنع تحويل السلائف الكيميائية بغية إنتاج المخدرات غير المشروعة والمساعدة التي يمكن أن يقدمها المكتب في هذا الصدد.

٨ - **السيد أفشاري** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إيران وهي بلد عبور للمخدرات لا تدخر أي جهد لمكافحة الاتجار في المخدرات، وطلب من المدير التنفيذي أن يوضح ما إذا كان يجري التفكير في مشاريع محسوسة لمكافحة الزراعة غير المشروعة للخشخاش والمواد الأفيونية في البلدان المجاورة. وأضاف أنه على الرغم من أن الحالة السائدة في أفغانستان، قدمت تأكيدات بأن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

سيقدم تأييده للتدابير التي تهدف إلى تأمين مراقبة شديدة على الحدود الأفغانية لوقف الاتجار في المخدرات. ويجب من أجل مكافحة فعالة للاتجار في المخدرات في آسيا الشرقية الاعتكاف ليس فقط على تخفيض العرض في أفغانستان ولكن أيضا تعزيز قدرات البلدان المجاورة في مجال المراقبة.

٩ - **السيد آرلاتشي** (وكيل الأمين العام، المدير التنفيذي لمكتب مراقبة للمخدرات ومنع الجريمة): أكد أن البرنامجين الخاضعين لمكتبه قد حققا نجاحات أكيدة. ففيما يخص غسل النقود يسمح وجود متخصصين في مجال الإجرام وفي مجال المراقبة للمخدرات في وقت واحد تحت التصرف، بتنسيق أفضل للأنشطة وبتحليل أكثر عمقا للمشاكل. وبالتالي، فإن التآزر بين البرنامجين سيستمر تعزيزه على الرغم من التمايز الذي سيستمر بين كيانيهما. أما فيما يتعلق بالمؤشرات، فإنه من الصعب فعلا تطبيق الاستراتيجية المعتمدة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ ما لم تتوافر بيانات واضحة ووسائل تساعد على قياس النتائج المحرزة. ولهذا يتوقع وضع مشروع لمؤشرات ومعايير مقبولة على المستوى الدولي. وبالإضافة إلى ذلك سيستخدم نظام الرقابة بواسطة الساتل الذي اقترحه المكتب كهيكل أساسي لمتابعة الحالة فيما يخص العرض.

١٠ - أما فيما يخص الإرهاب، قال السيد آرلاتشي أنه سيكلف خبيران لدراسة الظاهرة، للتحقق من تطبيق الاتفاقيات الـ ١٢ السارية في هذا المجال والتقدم بمقترحات في مجال المساعدة التقنية. أما فيما يخص السلائف الكيميائية، يجب تعزيز قدرة الدول على المراقبة. ولهذا يجري وضع شراكة بين المكتب والدولة والقطاع الخاص، والهدف من ذلك هو إشراك أكبر للشركات التي تنتج هذه السلائف في مراقبة هذه المواد. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، المجهزة بالوسائل المناسبة، بمتابعة الحالة في كل بلد. وقال إن المسألة المتعلقة بمكافحة الزراعات غير المشروعة تمس العنصرين الإثنين اللذين كانا موضوعا أساسيا في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، وهما ضرورة اعتماد استراتيجية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يجري وضع خطط محسوسة ولا سيما بالتعاون مع حكومات بوليفيا وبيرو وكولومبيا، للقضاء على زراعة الكوكا في السنوات العشر القادمة.

١١ - وقال فيما يخص أفغانستان إن زراعة المواد الأفيونية زادت على الرغم من قرار المنع الذي أصدرته سلطات الطالبان. وأن القضاء على زراعة الخشخاش يجب أن تكون ذات أولوية في أفغانستان مثلها مثل مراقبة الحدود. ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يقدم مساندته المالية والسياسية لتحقيق هذا الغرض.

١٢ - **السيد بهاتي** (باكستان): قال إن التعرض لمشكلة القضاء على الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاستعاضة عنه أمر غير ذي جدوى في غياب تدابير محسوسة تهدف إلى القضاء على الفقر، ذلك أن هاتين المسألتين مرتبطتان ارتباطا وثيقا. وفي هذا الصدد، يتساءل وفد باكستان إدراكا منه لشحّة الموارد الموجودة تحت تصرف برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى أي مدى يمكن لهذا الأخير أن ينفذ ولايته على ما يرام، التي تتضمن بوجه خاص تنفيذ برامج الاستعاضة التي يجب أن تنفذ في إطار منظور طويل الأمد بالتعاون ليس فقط مع البلدان المعنية ولكن مع المجتمع الدولي قاطبة. ويود الوفد الباكستاني فيما يخص جانبا آخر من الجوانب الأساسية للمراقبة الدولية للمخدرات وهو جانب غسل النقود، أن يعرف ما إذا كان برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في هذا الميدان، بغية إبرام اتفاقات للتعاون يقوم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في إطارها بتقديم مساعدة تقنية واستشارية للبلدان ولا سيما البلدان

الصغيرة ذات الوسائل المحدودة، وذلك لمساعدتها على تفكيك الآليات الشديدة الإحكام التي تستخدمها شبكات غسل النقود.

١٣ - **السيدة كابا كامارا** (كوت ديفوار): تساءلت عما إذا كانت النتائج المشجعة التي سجلت في مجال مكافحة المخدرات تخص أساسا البلدان التي تستفيد من مساعدة ثنائية في هذا الميدان، كما هو الحال بالنسبة لبعض بلدان أمريكا اللاتينية، أو أنها تنطبق على البلدان الأخرى، ولا سيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتساءلت مشيرة إلى الصلة الوثيقة بين الاتجار في المخدرات والاتجار في الأسلحة، عما إذا كانت مكافحة المخدرات تسهم أيضا في تقليص الاتجار في الأسلحة. ويشير وفد كوت ديفوار بالإضافة إلى ذلك، إلى أن مهربي المخدرات يجدون في المناطق التي تجري فيها منازعات مكانا فسيحا لنشاطهم، ويود أن يعرف ما إذا كان برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يتعاون مع عمليات حفظ السلام للمكافحة ضد هذا الجانب الخاص من الاتجار في المخدرات.

١٤ - **السيدة شيغاغا** (زامبيا): تود أن تحصل على معلومات أكثر تفصيلا فيما يخص مستقبل مركز منع الجريمة الدولية، والموارد المخصصة له والميادين التي ستشملها أنشطته.

١٥ - **السيد موخوبادهايا** (الهند): أكد أن الصلات بين الاتجار في الأسلحة والجريمة تختلف مع اختلاف البلدان. ففي بعض البلدان تخلق هذه الروابط حالات شديدة التعقيد، يمكن أن تأخذ شكل خليط متفجر تتداخل فيه النزعات المتطرفة بشتى أشكالها، وإنتاج الأسلحة أو الاتجار فيها، وفقدان مراقبة الحدود، وأنشطة المرتزقة والإرهاب. ولهذا فمن غير الممكن عمليا مكافحة مثل هذه الظاهرات ذات النطاق الواسع على افتراض أنه أمكن تقدير عواقبها الكامنة في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، لا يكتسي الاتجار في المخدرات دائما شكلا سريا، إذا ما حظي بتواطئ بعض الحكومات. وأضاف أن الوفد الهندي مدرك لشحّة الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ويعترف بأنه لا يمكنها أن تكفي فيما إذا حمل هذا الأخير على توسيع أنشطته لتشمل مجالات مثل مكافحة الإرهاب. ولهذا ينبغي وفقا لبرنامج الإصلاحات الذي وضعه الأمين العام تعزيز قدرة البرنامج في مجال مكافحة الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى المرتبطة بالمخدرات.

١٦ - **السيد بون** (فيجي): أشار إلى أن الدول الصغيرة الجزرية عرضة بصفة خاصة لأنشطة المنظمات الإجرامية الدولية التي تقوم بغسل النقود. ويود وفد فيجي بالتالي أن يعرف ما هي الأنشطة التي يتوقع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة الاضطلاع بها من أجل تعزيز القدرة التقنية للدول الصغيرة الجزرية، ولا سيما فيما يخص صياغة وتنفيذ تدابير تشريعية تقضي بمكافحة هذه الظاهرة، على النحو الذي نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة ضد الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية المعتمدة عام ١٩٨٨.

١٧ - **السيد آرلاتشي** (المدير التنفيذي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة): قال ردا على ممثل باكستان إن العقلية قد تطورت كثيرا منذ أربع أو خمس سنوات. فمنع الجريمة ومكافحة الاتجار في المخدرات لم يعد التفكير فيهما على أنهما أمران منعزلان؛ ذلك أنهما يدخلان على عكس ذلك في المنظور الأوسع للتنمية والقضاء على الفقر. وقد أصبحت معظم الدول تسلم بأن العناصر الرئيسية التي تعوق تنميتها هي، في جملة أمور أخرى، الاتجار في المخدرات والجريمة وغسل النقود والفساد. ولهذا يجب معالجة هذه المشاكل في مجموعها. وقد اعتمدت، على غرار المكتب مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذا النهج أيضا.

١٨ - وفيما يخص ميزانية المكتب، قال يلزم ملاحظة أنها وإن كانت متواضعة بالنظر إلى الولاية الموكولة إليه، قد زادت بالنسبة لعام ١٩٩٧. ويجب التأكيد مع ذلك أن برامج الزراعات البديلة تعتبر طموحة جدا لكي يمكن تنفيذها على الوجه الأكمل بالوسائل المحدودة المتاحة للمكتب، ولهذا يجب تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين. ويستطيع المكتب أن يتولى تنسيق الأنشطة لكنه ليس في مقدوره أن ينفذها. ولا يمكنه أن يقدم سوى حوالي ١٠ في المائة من الموارد المتوقعة في باب برامج الزراعات البديلة لأمريكا اللاتينية.

١٩ - وأردف قائلا إن مركز منع الجريمة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يقومان معا بتنفيذ برنامج لمكافحة غسل النقود يكرس أكثر من نصف موارده لتقديم مساعدة تقنية للبلدان التي هي عرضة لهذه المشكلة. وتستفيد منذ الآن عدة بلدان من هذا الشكل من المساعدة ودعيت البلدان المهتمة للمشاركة في البرنامج.

٢٠ - وردا على وفد كوت ديفوار الذي أعرب عن رغبته في الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ذكر المدير التنفيذي أنه بالإضافة الى المكتبين الموجودين فعلا في السنغال ونيجيريا سيفتتح مكتب إقليمي جديد في جنوب أفريقيا. وتتولى هذه المكاتب بصورة رئيسية المسائل المتعلقة في المخدرات ولكن أيضا، وهذا يجري أكثر فأكثر، بالمشاكل المرتبطة بمنع الجريمة. ومن المتوقع أيضا تنظيم برنامج تدريبي واسع النطاق من أجل رجال الشرطة الأفريقيين. وقد تمت مؤخرا دراسة عن الروابط بين الفقر والمخدرات في أفريقيا وستساعد نتائجها على صياغة استراتيجية للمكتب في القارة الأفريقية.

٢١ - وفيما يخص العلاقة بين الاتجار في الاسلحة والاتجار في المخدرات، لفت المدير التنفيذي النظر إلى عولمة ليس فقط الاقتصاد ولكن أيضا الأنشطة الإجرامية والإرهابية التي أصبح من الصعب أكثر فأكثر التمييز بين هذه وبين الأخرى. فالمنظمات الإجرامية لها اليوم وسائل بحيث أنه أصبح الآن في مقدورها أن تزعزع بلدا بأسره. ولهذا يميل المركز وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الى تعزيز تعاونهما ويفكران في مد أنشطتهما الى مكافحة الارهاب. وسيساعد مشروع جديد يجري إعداده على الإنذار السريع من أجل لفت انتباه المجتمع الدولي عندما تهدد الأنشطة الإجرامية الواسعة النطاق أو الاقتصاد الموازي بما يؤدي الى أزمة دولية. وفيما يخص مستقبل المكتب بذاته، قال إن عمله سيتمثل، على الرغم من حجمه وميزانيته المتواضعين في تركيز جهوده على المسائل الأكثر حسما والحصول من الدول الأعضاء على التأييد ولا سيما المالي وعلى توسيع أنشطته تدريجيا.

٢٢ - **السيد سوشاريبا** (النمسا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وكذلك استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا وهنغاريا وبلدان الرابطة الأوروبية للتبادل الحر الأعضاء في المجال الاقتصادي الأوروبي وأيسلندا وليختنشتاين والنرويج التي تؤيد بيانه وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يرحب بصهر هيئات الأمم المتحدة المكلفة بالمراقبة الدولية للمخدرات وبمنع الجريمة وفقا للتوصيات الواردة في برنامج إصلاح المنظمة الذي وضعه الأمين العام. وأضاف أن إنشاء مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة وهيئتيه وهي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز منع الجريمة الدولية يمكنها أن توفر إمكانات للتضامن لم يسبق لها مثيل.

٢٣ - وينوه الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى بالدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المعقودة في نيويورك من ٨ الى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وبالوثائق الهامة التي اعتمدت بهذه المناسبة. وقد مكنت الدورة الاستثنائية من تأكيد الدور الأساسي الذي يتعين على برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يلعبه بوصفه هيئة رائدة في مجال مكافحة المخدرات، وتوسيع ولايته لتشمل مختلف جوانب هذه المشكلة. وسيجري تمويل الأنشطة الجديدة المضطلع بها في هذا الباب بواسطة الميزانية العادية للمنظمة والتبرعات. وفي هذا الصدد يدعو الاتحاد الذي يقدم مع دوله الأعضاء أكثر من ٥٠ في المائة من المساهمات التي يتلقاها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مجموع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد مساندة أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بمساهماتها.

٢٤ - وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما بتقرير فريق الخبراء الذي كلفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٩٧ بالاضطلاع بدراسة متعمقة للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال المراقبة الدولية للمخدرات منذ إنشاء البرنامج للمراقبة الدولية للمخدرات، وينتظر باهتمام التقرير النهائي للفريق الذي سيقدم للجنة المخدرات في دروتها الثانية والأربعين، والذي سيتضمن توصيات بقصد تعزيز التعاون في مجال المراقبة الدولية للمخدرات.

٢٥ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية خاصة على مراقبة المخدرات التركيبية والأعمال التي يضطلع بها في هذا الشأن المرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان، بالتعاون الوثيق في وحدة المخدرات للشرطة الأوروبية. وفي عام ١٩٩٧، قام بوضع نظام للإنذار السريع بالنسبة للمخدرات التركيبية. وقد سجل بدء نفاذ اتفاقية الشرطة الأوروبية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مرحلة هامة في مكافحة الإرهاب، والاتجار في المخدرات وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وستقوم الشرطة الأوروبية بالتنسيق بين الاتحاد الأوروبي بتبادل وتحليل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإجرامية. وتعتبر خطة العمل بشأن الجريمة المنظمة التي اعتمدت في المجلس الأوروبي المعقود في أمستردام، أساسا للجهود التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي من أجل مضاعفة مكافحة هذه الظاهرة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقدم المفاوضات بشأن إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وبوجه خاص إعداد ثلاثة بروتوكولات إضافية. وقد شارك مشاركة نشطة في المفاوضات التي جرت في إطار أعمال اللجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا، وكذلك في المؤتمرات المعقودة في وارصو وبيونس أيرس، وينتظر باهتمام انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي ستجري أعماله في النمسا. وسيستقبل المركز الدولي بفيينا من ١٠ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وزراء العدل ورجال القضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية والأوساط الجامعية من أجل مجموعة من الأنشطة تدور حول موضوع "الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين". وأخيرا يؤيد الاتحاد الأوروبي الأعمال المشكورة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولكنه يود أن يؤكد أن الموارد المالية التي وضعت تحت تصرف البرنامج بعيدة عن أن تكون كافية بالنظر إلى الولاية التي أسندت إليه، ويلزم بالتالي زيادة الموارد المخصصة له.

٢٦ - **السيد حشاني** (تونس): يتولى رئاسة الجلسة.

٢٧ - **السيد بيرز** (الولايات المتحدة): لفت النظر إلى أن المخدرات والجريمة الدولية تربطهما رابطة خطيرة وأنه يمكن مكافحتهما في الوقت نفسه وبالأسلحة نفسها، بفضل تشريع مناسب تسانده الخطط الوطنية والتعاون الدولي. وكما أكدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين لا تتجنب هذه الآفة بالفعل أية دولة، ولا

يستطيع المجتمع الدولي أن ينجح في مكافحتها إلا بالتعاون. وأضاف أنه قد تم تحقيق خطوات من التقدم قبل الدورة الاستثنائية بالذات، بما أنه قد تم التوصل إلى تخفيض زراعة الكوكا والأفيون في النصف الشمالي من الكرة الأرضية وفي بعض أجزاء آسيا. وفي الولايات المتحدة، انخفض استعمال المخدرات بنسبة ٥٠ في المائة، منذ بلغ أوجه في أواسط الثمانينات. لكن مازالت إساءة استعمال المخدرات تثير القلق بسبب ارتفاعها الشديد بين الشباب وبسبب انتشارها في جميع القارات تقريبا.

٢٨ - وفي الوقت الراهن، يتعين على الحكومات أن تعمل على مواجهة التهديد الخطير الذي تمثله عصابات المخدرات القوية التي تتعامل في رؤوس أموال تفوق الميزانيات الوطنية. وتستخدم السلطات في بعض البلدان المنتجة للهيروين، الأموال المتأتية من تجارة هذا المخدر لأغراض سياسية، وأحيانا تستعملها في تطوير الهياكل الأساسية.

٢٩ - ويتعين على البلدان وفقا للالتزام الذي تعهدت به في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، أن تكافح المخدرات غير المشروعة وأن تخفض الطلب وتعالج المدمنين.

٣٠ - وتقدر الولايات المتحدة حق التقدير الجهود التي يبذلها المدير التنفيذي من أجل مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، وذلك لمساعدة البلدان على الاضطلاع بالالتزامات المترتبة عليها بحكم الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمخدرات. لقد كلفت الجمعية العامة في أثناء دورتها الاستثنائية المدير التنفيذي بإعداد خطة للقضاء على الزراعات غير المشروعة قبل حلول عام ٢٠٠٨، وتأييد الجهود الرامية إلى تخفيض طلب المخدرات في العالم، الأمر الذي يتطلب أن توفر له الموارد اللازمة. وتأمل حكومة الولايات المتحدة زيادة مساندتها المالية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩٩، وتحث الحكومات الأخرى على الاقتداء بها. ويجب من ناحية أخرى أن تتضمن البرامج عناصر التقييم والمتابعة والتأكد من تحقيق الأهداف المشتركة للقضاء على استعمال المخدرات والاتجار فيها وإنتاجها.

٣١ - ومضى يقول إن جهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ستظل دون جدوى إذا لم تكن معززة بإرادة سياسية حازمة للقضاء على آفة المخدرات. ويتعين على البلدان أن تضع من خلال هذا المنظور خططا وطنية. ويجب من ناحية أخرى زيادة التعاون على الصعيد الإقليمي ووضع آلية لمراقبة تطبيق الخطط الوطنية. وتدعو البلدان الغربية التي قد بدأت فعلا السير على هذا الطريق، المناطق الأخرى إلى الاقتداء بها. ويتعين أيضا على هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تمنح في برامجها للمساعدة، الأولوية لمكافحة المخدرات.

٣٢ - ثم قال إن الولايات المتحدة طلبت إدراج ١٧ بليون دولار في ميزانية ١٩٩٩ لمكافحة المخدرات، منها ٦ بلايين تكرس لتخفيض الطلب. وتعكف الولايات المتحدة على سبيل الأولوية، بتوعية الشبان وأسرهم، ووجهت حملة بواسطة وسائط الإعلام ضد المخدرات بمبلغ ٢ بليون دولار موجهة للشباب. وستضاعف الجهود في ميدان تطبيق القوانين محاولة بذلك كسر حلقة المخدرات والعنف.

٣٣ - ويجب أن تستهدف استراتيجية مكافحة المخدرات أيضا المصادر الدولية لعرض المخدرات. وقد حقق العمل الذي تقوم به الولايات المتحدة منذ ١٩٩٣ لمساعدة البلدان المنتجة للمخدرات على مكافحة عصابات

المخدرات والظواهر المتصلة بإنتاجها نتائج حسنة. ولمكافحة الجريمة الدولية، يجب أيضا وضع نظام قضائي نزيه قادر ومنصف، وخدمات ذات كفاءة لتطبيق القوانين. ولهذا، شرعت الولايات المتحدة في تنفيذ استراتيجية دولية للمكافحة ضد الجريمة تهدف إلى رفض اللجوء للمجرمين الدوليين. ومن جهة أخرى، تقدم الولايات المتحدة مساعدة لتدريب الموظفين المكلفين بتطبيق القوانين، وكذلك رجال القضاء، في العالم بأسره. من ذلك أنها أنشأت أكاديمية دولية في هنغاريا لتدريب الموظفين اللازمين في أوروبا الوسطى وفي الدول المستقلة الجديدة أعضاء الاتحاد السوفياتي السابق، وأكاديمية أخرى في تايلند.

٣٤ - وأضاف أن الولايات المتحدة ترى أن مركز منع الجريمة الدولية له دور حاسم يقوم به وأنه لهذا ينبغي أن توضع تحت تصرفه الموارد المالية اللازمة. وتحث الولايات المتحدة الأمم المتحدة على إنهاء إعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية قبل نهاية عام ٢٠٠٠، وتطلب من اللجنة أن تعتمد القرار المعروض عليها بهذا الشأن.

٣٥ - **السيد دلاميني** (سوازيلند): تكلم بالنيابة عن مجتمع التنمية للجنوب الأفريقي، فقال إن هذا المجتمع يقدر تقرير الأمين العام المنشور تحت رمز A/53/380. وأنه يساوره القلق لازدياد الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ذات الطابع المتعدد الأشكال والتي تزداد حيلها دقة تهدد ليس فقط الأمن الوطني والعالمي، ولكنها تهدد بالخطر الاستقرار السياسي، وكذلك القيم الاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم. ولهذا من المهم في نظر المجتمع مواصلة تطبيق إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية اللذين يزودان الدول الأعضاء بتوجيهات بشأن الوسائل لتحقيق الهدف المشترك الذي حدده المجتمع الدولي لنفسه. ويؤيد مجتمع التنمية للجنوب الأفريقي بوجه خاص، القرار الذي اتخذته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الذي أعتمده فيما بعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه القرار ١٤/١٩٩٨ بإنشاء لجنة حكومية دولية خاصة مفتوحة العضوية تتولى إعداد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وللنظر عند الاقتضاء في إعداد صكوك دولية لمكافحة الاتجار في النساء والأطفال، وضد صنع الأسلحة النارية غير المشروعة وقطعها وعناصرها وذخيرتها والاتجار فيها.

٣٦ - وهو يؤيد بالإضافة إلى ذلك، الاقتراح الهادف إلى عقد الاجتماع الأول للجنة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ متابعة للاجتماع التحضيري غير الرسمي الذي عقد في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والقيام عند الحاجة بدعوة اجتماع ثان قبل الدورة الثانية للجنة. وقد أدى اجتماع العمل الوزاري الإقليمي لأفريقيا بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والفساد، المعقود في داكار في تموز/يوليه ١٩٩٨، إلى اعتماد إعلان داكار بشأن منع الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والفساد وقمعهما، التي عقدت دول أفريقيا بواسطتها تصميمها على تعزيز المؤسسات الموجودة وعلى وضع آليات مماثلة لتنسيق العمل على المستوى الوطني؛ وإعادة النظر في التشريعات السائرة وتحديثها وتنسيقها، وإعداد قوانين وتنظيمات جديدة واعتمادها، وتحسين مؤهلات الموظفين المكلفين بتطبيق القوانين.

٣٧ - وللوصول بجميع هذه المهام إلى غايتها، يجب الحصول على الموارد المالية اللازمة، وتعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي، من أجل إعادة النظر في التسويات والآليات الإقليمية الموجودة، وإقامة تعاون أو مضاعفته في حالة وجوده والقيام بتبادل المعلومات والبيانات عن الخبرة المكتسبة فيما بين الهيئات المكلفة بتطبيق القوانين. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم تعاونه وتأييده التقني، وتقوم منظومة الأمم المتحدة

فعلا بتقديم مساعدة تقنية، كما يقوم عدد من البلدان وهيئات الأمم المتحدة بمساعدة مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في الاضطلاع بمهمّته، والبلدان التي لم تفعل ذلك مستعدة لفعله.

٣٨ - أما فيما يخص تقرير الأمين العام عن تطبيق برنامج العمل العالمي (A/53/382) يرى مجتمع التنمية للجنوب الأفريقي أنه يجب مضاعفة الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع الأهلي، للقضاء على مشكلة المخدرات. وقد سمحت الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة التي اندمجت ضمن سياق عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ١٩٩١-٢٠٠٠ بالتأكد مما تم عمله في مجال تطبيق برنامج العمل العالمي والتفكير في مبادرات جديدة لتسوية هذه المشكلة الكاسحة. وقامت بوجه خاص بتحديد جداول زمنية عن تفاصيل التنفيذ من أجل تطبيق الاستراتيجيات.

٣٩ - ويقدر المجتمع الجهود التي مازال يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، من أجل تنفيذ برامج تخفيض الطلب والقيام بحملات للتوعية. ويهدف اتفاق بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الوحدة الأفريقية الذي تم التوقيع عليه، إلى تعزيز القدرة المؤسسية لمنظمة الوحدة الأفريقية في ميدان مكافحة المخدرات. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في السنوات الثلاث القادمة، مساندته لمشروع من أجل تنفيذ خطة العمل بشأن مراقبة المخدرات في أفريقيا التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٦، والتي تهدف إلى إنشاء فريق لمكافحة المخدرات دائم ضمن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٤٠ - ويعرب المجتمع عن ترحيبه بالتأييد الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمانحين، ومختلف المنظمات على المستوى دون الإقليمي ومشاركته في مؤتمر مكافحة المخدرات الذي عقد في بوتسوانا في شباط/فبراير ١٩٩٨. وهذا المؤتمر الذي درس البرنامج الإقليمي الذي وضعه المجتمع لمكافحة المخدرات قد سمح من ناحية أخرى بإبراز المجالات الأخرى للتعاون الممكن بين المجتمع وشركائه الدوليين المهتمين. كما لاحظ أيضا أن الموارد والإحصاءات الخاصة بإساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار فيها في المنطقة دون الإقليمية مفقودة.

٤١ - **السيدة مورينو دالكيوتو** (المكسيك): لاحظت أن نجاح الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة قد بيّنت أنه من الممكن بشيء من الخيال ومن الإرادة السياسية المناسبة وضع قواعد واستراتيجيات تسمح ببلوغ الأهداف المشتركة من أجل مكافحة آفة تعرض المجتمع الدولي للخطر وهي آفة لا تحدها حدود.

٤٢ - وأردفت قائله إن رئيس المكسيك يدرك كل الإدراك خطورة مشكلة المخدرات والحاجة إلى اعتماد نهج جديد للحصول على أفضل النتائج. ويبرهن مستوى تمثيل الدول الأعضاء في الدورة ونوعية الوثائق المعتمدة الأهمية التي تتسم بها الحاجة إلى التعاون من أجل محاربة مشكلة المخدرات. والمكسيك من جهته مقتنع بأنه يجب مواجهة هذه المشكلة بجبهة موحدة دون مع ذلك انتهاك سيادة الدول وحرمتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان. وقد قامت الجمعية العامة من جانبها بالاحتجاج على التدابير المتخذة من جانب واحد وفرض الجزاءات وترى أنه يلزم في مجال المخدرات، بما أن المسؤولية متقاسمة، إيجاد حلول متفق عليها. وأضافت أن إنكار الأبعاد الحقيقية للمشكلة معناه إفساح المجال للمتجرين في المخدرات. وأن الطلب والاستهلاك

والاتجار والإنتاج عناصر مرتبطة ارتباطا وثيقا. ويقع على عاتق الأمم المتحدة وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات القيام بدور أساسي في المكافحة الدولية.

٤٣ - وواصلت بقولها إن الالتزامات المتعهد بها أثناء الدورة الاستثنائية يجب أن تفسح المجال للعمل ويجب في المقام الأول إعداد خطة عمل تسمح بمعالجة مشكلة الطلب ومكافحة الاتجار غير المشروع في السلائف التي تستخدم في صناعة المخدرات. ويجب القيام عاجلا بمراقبة شديدة على تصدير هذه السلائف ويتحمل المنتجون مثلهم مثل المستهلكين مسؤوليات في هذا الصدد. وسيقدم المكسيك كما فعل في السنوات السابقة مشروع قرار إلى اللجنة يتعلق بمسألة المخدرات.

٤٤ - ويحرص وفد المكسيك على تأكيد أهمية عملية إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وصكوك دولية أخرى التي ينبغي اعتمادها في عام ٢٠٠٠. وقالت إن البروتوكول الخاص بصناعة الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع فيها له أهمية خاصة تماما. وقد انضم ٣١ بلدا في القارة الأمريكية إلى الاتفاقية الأمريكية المشتركة ضد صناعة الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار غير المشروعي فيها التي اعتمدت عام ١٩٩٧ وبدأ فعلا نفاذها. وقد صدق المكسيك على هذا الصك وهو يأمل أن يقتدي به الأعضاء الآخرون في منظمة الدول الأمريكية دون تأخير. وتنص الاتفاقية التي تلح على التعاون على عدد من التدابير المبتكرة مثل رسم علامات إجبارية على الأسلحة المصنوعة أو المستوردة من دولة طرف وفرض منح تصاريح للاستيراد والتصدير والعبور ووضع سجلات يمكن استخدامها كنماذج.

٤٥ - **الآنسة مرغان - موس** (بنما): تكلمت بالنيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو، وقالت إن مشكلة المخدرات وهي مشكلة عالمية وهي من المشاكل التي تثير أكبر القلق في نهاية القرن ومازالت خطورتها تزداد بالرغم من التدابير المتخذة. وأضافت أن آثارها على الشباب بوجه خاص تزداد خطورة لكن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ومن ثم الاتجار في المخدرات يزداد نموهما أيضا.

٤٦ - ولهذا السبب قررت مجموعة ريو تنسيق الجهود المبذولة على المستوى الدولي أملا في إيجاد حلول لهذه المشكلة. ولا بد من ملاحظة أن عقد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة قد أمكن بفضل عملها بوجه خاص وأن الإعلان السياسي والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض طلب المخدرات والوثيقة الخاصة بالتدابير الخليقة بتعزيز التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات في العالم قد أخذت ببعض النقاط التي كانت المجموعة قد أكدتها. وكانت مشاركة ١٠ من رؤساء دول المجموعة في الدورة الاستثنائية برهانا على عزمهم على مكافحة هذه الآفات التي تتمثل في الاتجار في المخدرات وإساءة استعمالها والجريمة المنظمة.

٤٧ - وتلاحظ مجموعة ريو مع الارتياح النهج المعتمد في مجال التعاون الدولي لما اتسم به من توازن وواقعية وابتكار وشمول ولرفض تطبيق القوانين الوطنية خارج حدودها ورفض اللجوء إلى الجزاءات المفروضة على الدول. ورحبت المجموعة أيضا بالنداء الموجه إلى المجتمع الدولي من أجل مساندة البلدان النامية ماليا وتقنيا. وإذا ما كان يبدو من الواضح فعلا أن البلدان المستهلكة لا يمكنها أن تشن وحدها الحرب ضد المخدرات ما دام الطلب كبيرا والسوق رابحة فإن البلدان المنتجة وبلدان العبور ستظل معبرا للمخدرات وسوقا لتوريدها فبينما، على سبيل المثال، تعتبر نظرا لمساحة سواحلها التي تبلغ ٤٠٠ ٢ كيلومتر ولاقتصاد الخدمات فيها بلدا مثاليا لعبور المخدرات وهي ستؤدي نتيجة لذلك تكلفة مرتفعة. ذلك أنه يتعين عليها بالخصوص أن تكافح زيادة عدد

المدمنين وأن تحجز المخدرات وأن تتخذ تدابير لمناهضة غسل النقود وحبس ومقاضاة المتجرين في المخدرات الدوليين. وهي بهذا تقوم بحرب لم تكن السبب في نشوبها. وهذا لا يعني بتاتا أنه يجب وقف مكافحة الاتجار في المخدرات ولكن يعني أنه من غير المنصف أن تستمر البلدان الفقيرة في إعانة البلدان الأكثر ثراء في العالم. ولهذا ينبغي أن تكرس للمكافحة الدولية الموارد المالية المناسبة.

٤٨ - ولبلوغ الأهداف المحددة للسنة ٢٠٠٣ وللسنة ٢٠٠٨ في الوثائق التي وضعت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والقضاء على آفة المخدرات في القرن الحادي والعشرين لا بد من حث الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات الثلاث الخاصة بالمراقبة الدولية للمخدرات والتصديق عليها. وتشيد بنما بنوعية الوثائق التي قدمتها الأمانة العامة وتؤكد من جديد كما فعلت ذلك في الاجتماع الثاني عشر في القمة المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وفي القمة الثانية للأمريكيتين عزمها وعزم مجموعة ريو على مكافحة آفة المخدرات ولا سيما عن طريق القيام بتقييمات حكومية لطابع الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في هذا الميدان.

٤٩ - **السيد كاميتاني** (اليابان): لاحظ أن التعاون الدولي في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية دخل عهدا جديدا. وأن الأمر لم يعد يتعلق بصياغة معايير تخص معاملة الأحداث ولكنه يتعلق باتخاذ تدابير محسوسة لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية. وقد بدأ فعلا إعداد اتفاقية بشأن المسألة ويتعين على الجمعية العامة أن تنشئ في الدورة الحالية، لجنة خاصة لهذا الغرض. وتؤكد الحكومة اليابانية أن الكفاح ضد هذا الشكل من الجريمة يجب، نظر للسرعة التي تجري بها العولمة، أن يعتبر ذا أولوية وأن اليابان تؤيد إعداد اتفاقية وصكوك دولية أخرى تتعلق بذلك. ويرى اليابان أيضا أنه يلزم تشجيع جميع التدابير التي تهدف إلى تنظيم الأسلحة النارية وكذلك التعاون بين الهيئات المعنية. فالتحقيق الدولي الذي قامت به الأمم المتحدة بشأن تنظيم الأسلحة النارية والاجتماعات الإقليمية التي عقدت عقب نشر لتحقيق كانت في هذا الصدد جد مفيدة. وترحب الحكومة اليابانية أيضا لإعداد صك دولي بشأن مكافحة صناعة الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع فيهما الذي تؤيده كل التأييد.

٥٠ - وأضاف قائلا إن مشكلة المخدرات هي من أخطر مسائل العصر، ولهذا يتعين على المجتمع الدولي معالجتها بكيفية موحدة. وقد لعبت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة دورا أساسيا في هذا الصدد. فقد تم فيها التأكيد على ضرورة التعاون واعتماد نهج متكامل ومتوازن والوصول إلى نتائج محسوسة. ويولي اليابان أيضا أهمية كبيرة للتدابير المتخذة ضد المؤثرات من نوع أنفيتامين وإساءة استعمال الشباب للمخدرات. فقد انتشرت هذه المؤثرات انتشارا سريعا ولا سيما بين الشباب لأن صناعتها سهلة جدا وتكلفتها قليلة. وستشكل دون شك المشكلة الرئيسية في القرن القادم ولكن لم يبدأ بعد إدراك خطرها كل الإدراك. فمن الضروري حماية الشباب من المخدرات. وفي هذا الصدد توفر الحكومة اليابانية دروسا إجبارية في المدارس عن منع إساءة استعمال المخدرات ويقوم مركز منع المخدرات في اليابان بحملة تقوم على شعار "نعم للحياة ولا للمخدرات" سمحت ليس فقط بتوعية السكان بالمشكلة ولكن أيضا بجمع الأموال التي تقدم لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي يستخدمها عن طريق المنظمات غير الحكومية، لتمويل جهود الوقاية في البلدان النامية.

٥١ - وواصل ممثل اليابان قائلا إن أهمية التعاون الدولي ولا سيما عن طريق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لا يجوز أن يستهان في تأكيدها، وقد تعاون اليابان تعاونا وثيقا مع البرنامج ويقدم له

مساهمات هامة في صندوقه للتبرعات. ولا بد كذلك من الإشارة إلى أن التعاون بين الهيئات المكلفة بفرض احترام القانون ولا سيما الشرطة وسلطات الجمرك أمر أساسي وأن اليابان يؤيد كل التأييد هذا التعاون.

٥٢ - **السيد كسي بوهوا** (الصين): قال إن تعزيز التبادلات الدولية والتطور السريع للعلم والتكنولوجيا أدت إلى أن العديد من الأنشطة الإجرامية أصبحت تتحدى الحدود وتعرض النظام الاجتماعي والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في البلدان إلى الخطر. ولهذا فمن الضروري اتخاذ تدابير لمكافحة الجريمة على مستوى المجتمع الدولي وترحب الحكومة الصينية في هذا الصدد بالإعلان السياسي وبخطة العمل المعتمدين في مؤتمر نابولي الوزاري.

٥٣ - وأردف قائلا إن الهيئة التشريعية العليا للصين قامت في آذار/مارس ١٩٧٧ بتعديل التشريع الجنائي وذلك بإضافة أحكام إليه تخص مكافحة الجريمة المنظمة. وقد تعاونت الهيئات المكلفة بضمان احترام القوانين تعاونا نشطا مع نظيراتها في البلدان الأخرى وكللت جهودها بالنجاح. وفي أواخر عام ١٩٩٧ كانت الصين قد وقعت المعاهدات الثنائية للمساعدة القضائية مع ٢٤ بلدا وانضمت إلى أكثر من ٢٠ اتفاقية دولية. وهي مستعدة لتعزيز تعاونها مع البلدان الأخرى ومع المنظمات الدولية.

٥٤ - وترى الصين أن الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية التي يجري اعدادها ينبغي أن تستلهم مبادئ الاتفاقيات الموجودة بشأن الجريمة عبر الحدود الوطنية وبالمبادئ الأساسية التي تحكم المساعدة القضائية التي تقدمها مختلف البلدان. وتعتقد الصين أيضا أنه قد يكون من المفيد تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة وذلك بتقديم مزيد من الموارد للمنظمة لتحقيق ذلك والسماح لها بذلك على تقديم مساعدة تقنية متزايدة للبلدان النامية التي هي في حاجة إلى تلك المساعدة أكثر من غيرها. وترى الصين أخيرا أنه يجب تعزيز التعاون والتبادلات الدولية مع احترام مبادئ المساواة والسيادة للدول طبقا للقانون الدولي وللصالح الكبير للجميع.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/53/3، A/53/63-S/1998/100، A/53/72-S/1998/156، A/53/95-S/1998/311، A/53/97، A/53/294، A/53/356، A/53/378، A/53/416، A/53/425)

٥٥ - **السيد مانغايا يانغ** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل أندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعرب في الوقت نفسه عن رغبته في أن يقدم بعض الملاحظات فيما يخص وسائل تحسين الوضع الاجتماعي في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأقل نموا. وقال إن الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد زادت اتساعا بصورة هائلة وأن الاضطرابات الاقتصادية والتهميش الاجتماعي لا يسعهما إلا أن يزيدا من خطورة حالة البلدان النامية التي لا توجد بها تقريبا مصادر للدخل والتي تكاد تكون التغطية الاجتماعية فيها في معظم الحالات معدومة تقريبا. وفي هذه الظروف، لا يمكن تحقيق عالمية العهود الاجتماعية الموصى بها إلا إذا وضعت في الاعتبار السمات الخاصة في كل من نصفي الكرة الأرضية وظروف المعيشة فيهما.

٥٦ - ولا يمكن للبلدان المحرومة أن تحسن بيئتها الإجتماعية الاقتصادية إلا بمساعدة هامة، تمكنها من إفادة المسنين والمعوقين والشباب والمجموعات المحرومة من سكانها.

٥٧ - وأضاف أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ترحب بإعلان السنة الدولية لكبار السن وتأمل في الوقت نفسه ألا يكون هذا الاهتمام الخاص بالأشخاص الذين بلغوا المرحلة الثالثة من العمر اهتماما عابرا. وأنه يتعين على الوكالات المتخصصة أن تنشئ آليات مناسبة تتولى العمل على الاستفادة من حكمة كبار السن ومن معارفهم وخبرتهم. وبذلك يتسنى إدراج مفهوم المواطنة المتعددة الأجيال ويمكن إثراء الأجيال المقبلة بما خلفته الأجيال السالفة من تركات.

٥٨ - وتتبنى جمهورية الكونغو الديمقراطية التوصيات التي صدرت عن المؤتمر العالمي الأول لوزراء الشباب، الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٩٨ في لشبونة وتتعهد بأنها ستنشئ فورا بعد توافر الإمكانات المادية لها، الهياكل المناسبة التي تسمح للشباب ولكبار السن والمعوقين بالتمتع الأفضل بنوعية الحياة التي لهم الحق الكامل فيها.

٥٩ - **السيد مالكي** (البحرين): قال إنه يجب على الدولة أن تعمل جاهدة على رفع مستوى جميع أفراد المجتمع، أيا كانوا، وذلك لتأمين التنمية الاجتماعية. وأضاف أن دولة البحرين قد أصبحت، من جانبها، واحدا من البلدان الأكثر تقدما في العالم على صعيد التنمية الاجتماعية بما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد صنفها في التقرير العالمي عن التنمية البشرية، لعام ١٩٩٨، في الصف الأول للبلدان العربية للسنة الرابعة على التوالي.

٦٠ - وأردف قائلا إن الأسرة لا تزال عماد المجتمع ولا سيما في المجتمعات الإسلامية وأن القرآن ينص على تأمين الحماية للوالدين ولا سيما خلال مرحلة الشيخوخة. وقد أنشئت بموجب قرار وزاري لجنة وطنية لكبار السن تتألف من ممثلين للقطاعين العام والخاص وتتولى رسم السياسات ووضع المشاريع والبرامج لصالح كبار السن وكذلك تقديم مقترحات بقوانين تهدف إلى ضمان حياة محترمة لهؤلاء الأشخاص. وتتولى هذه اللجنة أيضا التعاون مع هيئات الأمم المتحدة في هذا الميدان ودراسة التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات العربية والدولية. وتهتم عدة مؤسسات ومنظمات حكومية وغير حكومية أخرى بكبار السن. وقد أسست دولة البحرين احتسابا للسنة الدولية لكبار السن لجنة خاصة تضم ممثلين للهيئات الحكومية وهيئات القطاع الخاص والجمعيات الخيرية. وتهدف جمعية حماية الأسرة المنشأة عام ١٩٧٥ إلى ترويج المعلومات في ميدان تخطيط الأسرة والصحة الإنجابية والنظافة الجنسية وإرهاف وعي المرأة بحقوقها في هذا المجال. وتخص خطة العمل الاستراتيجي للجمعية الشباب بمكان واسع وتوفر لهم النصائح بشأن الزواج والعلاقات العائلية وصحة الإنجاب.

٦١ - وأنشأت دولة البحرين مؤسسة وطنية للمعوقين تتولى بوجه خاص اقتراح السياسات العامة التي تهدف إلى حماية المعوقين وتوفر لهم التدريب وتصوغ مشاريع القوانين وتنجز دراسات متخصصة وتقترح مشاريع للتمويل بالتعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية التي تعمل في هذا الميدان.

٦٢ - وتعمل دولة البحرين بجهد على ضمان منح العلاج الطبي وتعليم مواطنيها والأشخاص المقيمين في البلد مجانا. كما توفر بالإضافة إلى ذلك مساعدة اجتماعية للأسر المحرومة. وبفضل هذه الجهود انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون السن الخامسة إلى ٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٦ ولا تزال في حدود تلك النسب.

٦٣ - وقامت دولة البحرين بإنشاء لجنة وطنية تتولى صوغ استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية وتنفيذها مستندة إلى المبادئ المنصوص عليها في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية.

٦٤ - **السيد تسيما** (إثيوبيا): لاحظ أن أصل المشاكل الاجتماعية في كثير من البلدان ولا سيما في أفريقيا هو التخلف الاقتصادي وأن أحد هذه المشاكل هو بالتأكيد مشكل الشيخوخة حيث يتوقع أن ثلث سكان العالم سيصل سنهم خلال القرن القادم إلى أكثر من ٦٠ عاما وأن غالبية هؤلاء الأشخاص سيعيشون في البلدان النامية. ولهذا يرحب الوفد الإثيوبي بإعلان الجمعية العامة سنة ١٩٩٩ سنة دولية لكبار السن. ويرجى أن تسمح هذه السنة بتعديل الفكرة الواسعة الانتشار أن الأشخاص الذين بلغوا المرحلة الثالثة من العمر يشكلون عبئا على كاهل المجتمع (حتى ولو كانت حالتهم تختلف من بلد لآخر) وتسمح بالاستفادة من خبرتهم وحكمتهم ومعارفهم. ففي إثيوبيا كما في كثير من البلدان الأفريقية يرجع الاهتمام بكبار السن تقليديا الى الأسرة لكن ما يخشى منه هو أن يؤدي تطور العادات والأخلاق إلى إعادة النظر في هذا الوضع. فعدد كبار السن في إثيوبيا يزداد بصورة مستمرة وقد رأت الحكومة أنه ينبغي لها أن تصوغ سياسة للتنمية الاجتماعية. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد الى أن الحكومة ملزمة بموجب الدستور الإثيوبي أن تعتني بتحسين ظروف حياة كبار السن ما أمكن. وقد احتفلت إثيوبيا على النحو الواجب في أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ بالانطلاق الرسمي للسنة الدولية لكبار السن ونُظمت بهذه المناسبة اجتماعات مختلفة للتوعية على المستويين المركزي والإقليمي. وقامت إثيوبيا بتأسيس هيئة وطنية مسؤولة عن الاحتفال بالسنة، وأنشأت الإدارات الإقليمية لجانها الخاصة استعدادا لإحياء هذه المناسبة وعُقد اجتماع وطني طيلة يومين كُرس لتعزيز المنظمات الخيرية التي تهتم بكبار السن واتصل موظفو الهيئة الوطنية بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٦٥ - وتعرب إثيوبيا من جهة أخرى عن ابتهاجها عقد المؤتمر العالمي لوزراء الشباب في لشبونة.

٦٦ - وقال في ختام كلمته إن الوفد الإثيوبي مستعد للتعاون في الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل اعتماد برامج وهياكل مكيفة أفضل تكييف للعناية بكبار السن وترحب بالتأكيد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص بمصير النساء المسنات. وتطلب إثيوبيا، نظرا للموارد المحدودة التي تملكها البلدان النامية لمواجهة جميع المشاكل الاجتماعية، من جميع الدول الأعضاء أن تبذل قصوى جهودها، كما اقترح ذلك الأمين العام، للقيام في عام ١٩٧٩ بإنعاش الصندوق الاستئماني الخاص المعني بالشيخوخة.

٦٧ - **السيد أوكودجو** (بنن): لاحظ أن بلده، الذي شرع منذ عشر سنوات في عملية صعبة للإصلاحات الاقتصادية، مهتم بالعواقب الاجتماعية لهذه الإصلاحات. وقال إن بنن كغيرها من البلدان الأخرى الكثيرة، ينضم دون تحفظ لبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية وكذلك إلى القرارات التي اعتمدها المؤتمر العالمي لوزراء الشباب المعقود في لشبونة في آب/أغسطس ١٩٩٨ لأنه مقتنع بأن التدابير المقترحة ستساعده على التخفيف إلى حد ما من حدة البؤس.

٦٨ - وترحب حكومة بنن أيضا بالاحتفال القادم بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ وتستعد لذلك الاحتفال منذ زمن طويل. لقد أنشأت بنن لجنة وطنية للتنظيم ووضعت برنامجا يشمل أعمالا للتوعية (نشر الصكوك القانونية الدولية الخاصة لكبار السن، وتنظيم مؤتمرات، وموائد مستديرة، وحلقات دراسية، وملصقات إعلامية، وحملات، وحصص للراديو والتليفزيون). وتندرج هذه المبادرة ضمن سياستها الاجتماعية الخاصة التي

تسعى إلى ضمان "حد الكفاف المشترك" لجميع سكان بنن دون تمييز على أساس الجنس أو السن أو الدين. ويحتفل بنن منذ ١٩٩٥ كل سنة باليوم الدولي لكبار السن. وقد أنشئت رابطتان لكبار السن، لكن لم يتسن بعد تمويل مشاريعهما.

٦٩ - ولئن كان من الصحيح أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية ترجع إلى الدولة، فمن الصحيح أيضا أن المساعدة الدولية أمر حيوي، لأنه لن يمكن التغلب على الفقر إلا بالعمل الجماعي.

٧٠ - **السيد لانغمور** (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية): قال مستعرضا نتائج المناقشة المكرسة للبند ١٠٠ من جدول الأعمال أن الكثير من الوفود التي تكلمت في إطار هذا البند قدمت توصيات دقيقة إما للحكومات وإما لمنظومة الأمم المتحدة وأنه أحاط علما من جانبه بما يهم منها بوجه خاص شعبته. وشكر الفريق الاستشاري المعني بالسنة الدولية لكبار السن على الجهد الذي بذله في إعداد التقرير (A/53/294) وكذلك الحكومة البرتغالية التي استضافت المؤتمر العالمي لوزراء الشباب.

٧١ - **السيد مايونغ سام** (جمهورية كوريا): طلب من مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ما إذا كانت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد واصلت اتصالاتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما طلبت منها ذلك لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والثلاثين، من أجل دراسة إمكانات استخدام مؤشر للتنمية يرتبط بالشيخوخة، في التقرير العالمي عن التنمية البشرية.

٧٢ - **السيد لانغمور** (شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية): أكد أن هذه الاتصالات قد جرت بالفعل لكن لم يقدم بعد أي اقتراح رسمي وأنه ينبغي للجنة التنمية الاجتماعية أن تهتم بالمسألة في دورتها القادمة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٢٠

- - - - -